البناء

تسويات سياسية تلفح الجميع لخلق نظام إقليمي جديد أساسه إيران وموسكو تصنع معادلة (سوساي) لخلق أنصاف استدارات

■ **محمد احمد الروسان***

المنطق السياسي المرتكز الى الحقائق يتموضع في أنّ العالم قبل الاتفاق النووي مع إيران (لم يتمّ تسييله حتّى اللحظة لا في أروقة الكونغرس الأميركي ولا في أروقة مجلس الشورى في إيران) ليس هو نفسه بعد ذات الاتفاق، وهذا العالم وقّع الاتفاق مع إيران واتجه بالاستثمار فيه بالمعنى الاقتصادي، فهو وقّع وثيقة خاصة بإنهاء الإرهاب في المنطقة بما فيه «داعش» ليجعل المنطقة مستقرة، وهذا أمر في منتهى الدقّة، حيث تدرك «اسرائيل» أنّ الاتفاق النووي كان مقابل تنازلات غربية، فلا يمكن لأوروبا أن تقامر باستثمارات ضخمة في منطقة غير مستقرة، فكان الاتفاق مع طهران مقابل تنازل غربي عن بعض الملفات، لقاء العلاقة الجديدة مع إيران والتمهيد للعودة الى العلاقات الطبيعية مع دمشق (لا أحد يعرف كيف تفكر دمشق؟).

والغرب بات يدرك أنّ ناتج تقسيم المنطقة لن يعزّز من أمن «اسرائيل» في شيء، لذلك صار يتراجع عن الحرب على سورية وفي سورية، حيث أوروبا مترهّلة اقتصادياً والمزاج الغربي تغيّر إزاء سورية، وموسم الانتخابات على الأبواب في جلّ القارة العجوز. ونشر البيت الأبيض صوراً نادرة لأحداث أيلول الأميركي الأسود ليس أمراً عادياً، بل هو تذكير للشعب الأميركي بفاجعته الكبرى خلال العصر الحديث، وهو هدف لتحضير الرأي العام الأميركي لتحوّلات ما من أجل قبول التحوّل الأميركي في الملف السوري من باب محاربة الإرهاب.

ومع ذلك لا استدارات أميركية كاملة في المنطقة وخاصة إزاء الحدث السوري، بل هناك إدارة للأزمة، وما يجري من حراك ديبلوماسي وسياسي ومخابراتي واقتصادي يوحي بأنّ هناك استدارات أميركية، بالرغم من وجود تفاهمات سياسية تصل درجة الاتفاق السياسي في قلب الاتفاق النووي، وبالرغم من طلب مؤسسة راند البحثية الأميركية، والتي تقدّم استشارات للمؤسسة العسكرية الأميركية من البنتاغون ومجتمع مخابراته البدء بالمرحلة الانتقالية في سورية ببقاء الرئيس الأسد وبقيادته وإشرافه، وهي هنا تنسجم في طلبها هذا مع المبادرة الإيرانية المعدّلة والتي هي في الأساس تعتبرها موسكو مبادرتها أولاً.

إعادة تشكيل المنظومة الإقليمية

اذاً اتفاق سياسي أميركي إيراني في قلب اتفاق إيران النووي، اتفاق سياسي على إعادة تشكيل المنظومة الإقليمية في المنطقة، اتفاق حصلت عليه إدارة أوباما كورقة لتسويق الاتفاق النووي وقبوله في أروقة الكونغرس الأميركي، حيث الاتفاق النووي وبقلبه السياسي، عوّم مقترحات ومبادرات دي ميستورا، لذا جاءت المبادرة الإيرانية المعدّلة والتي هي في الأساس روسية أولاً كما أسلفنا، والسؤال هنا: هل نحن عند عتبة الحل السياسي في سورية؟

ولأنّ السياسة الدولية هي فن إدارة التناقضات، نجد واشنطن تدعم قوات الحماية الكردية السورية في مواجهة «داعش»، فهي تدعم ذراع PKK السوري ضدّ تلك العصابة، بما يتناقض مع المصالح التركية، فهي تدعم قوات الحماية الكردية لمحاربة عصابة «داعش»، لكن دون مواكبتهم في بناء مشروعهم السياسي حتّى لا تغضب تركيا، حيث الأكراد السوريون صاروا يتمتّعون بفائض قوّة يزعج أنقرة. ويبدو أنّ الأكراد حاجة أميركية وإيرانية على السواء في مشروع النظام الإقليمي الجديد للمنطقة، حيث واشنطن تسهّل الدور الكردي على الأرض في الحرب على «داعش» كما في تل أبيض وكوباني، مع التأكيد أنّ إيران لن توافق على تسوية للنزاع في سورية، من شأنها أن تقطع أو تلغي الجسر الذي يتلقى حزب الله امداداته منه، لذلك قلنا ومنذ البدء إنّ معركة القلمون السوري هي معركة صراع الإرادات الدولية والإقليمية (ودائماً لا أحد يعرف كيف تفكر دمشق؟)

ونلحظ اتصالات سعودية سورية في القناة الروسية، في حين أنّ الرئيس في لبنان في قناة تفاهم إيراني سعودي، وبوضع سورية على سكّة الحلّ السياسي، مع التأكيد أنّه لا تطورات ولا استدارات الآن إلاّ بعد ثلاثة أشهر وأزيَد من ذلك، حتّى يُصار الى تسليك الاتفاق النووي أميركيّاً وإيرانيّاً، وسيبقى الملف الرئاسي في لبنان على لائحة الانتظار الإقليمي والدولي، ومقابل كلّ ذلك وفي العمق تعمل موسكو على بلورة تحالف إقليمي ودولي لمحاربة الإرهاب وعصابة «داعش»، الذي قاد الى مروحة من الحراك الشامل بالمعنى الرأسي والعرضي في المنطقة، بعد إطلاق الرئيس الروسي لمبادرته الأخيرة (موجّهة الى خصوم سورية وإيران ليست منهم قطعاً) لكي يكونوا جزءاً من الحل وليس جزءاً هاماً من المشكلة، واستقبال بوتين لمحمد بن سلمان ولي ولي العهد السعودي في موسكو، ولقاء المعلّم وليد المعلّم في موسكو أيضاً، وبعيد توقيع الاتفاق النووي مع إيران (ولا أحد يعرف كيف تفكر دمشق).

فهل بدأت عقابيل وتداعيات الاتفاق النووي على المستوى الإقليمي وقبل تسييله ضمن المؤسسة التشريعية الأميركية ونظيرتها الإيرانية؟

وهل نحن في صدد تسييل إقليمي للاتفاق النووي تحت وضع المنطقة كلّها على سكة التسويات؟ هل حسم اليمن للسعودية والعراق لإيران؟ وهل حُسمت سورية لروسيّا وليبيا لأميركا؟ حسناً اذاً أين باقي الساحات في المنطقة؟ هل غدت تفاصيل؟ ويلي تلك الساحات التي قد تصبح فرق عمله بسبب استراتيجيات الطبخ الرديء، والتي لا تنتج إلاّ سياسات باعة الأرصفة يوم الجمع، وبسبب ديبلوماسيات الصعاليك.

تدحرجت الفكرة ضمن التفاهم الروسي الأميركي، ثمة أثمان أخرى تطرح على الطاولة في السياسة كما في الاقتصاد والعكس أصحّ وأعمق، والروس كما أسلفنا تعاملوا مع المبادرة الإيرانية المعدّلة والى حدّ ما بأنّها مبادرتهم هم أولاً، ثمة فرصة للقاء سعودي سوري علني برعاية روسية قريباً في موسكو، حيث يوجد تفويض أميركي لروسيّا للتوصل الى تسوية سياسية للنزاع السوري…

أقلّ من «طائف» وأكثر من «دوحة»

في لبنان نتجه إلى صيغة جديدة أقلّ من الطائف وأكثر من الدوحة، أو إعادة هيكلة للطائف لا هندرة، كون الأخيرة تعني الشطب، وانْ كان الشطب لاتفاق الطائف يريح المارونية في لبنان، كون الدور السياسي تراجع للأخيرة، ومنذ تطبيق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية، وهذا الحراك الإقليمي وحده يعطي التفسير الهادئ الذي رافق التمديد لسنة لقادة الأجهزة الأمنية في لبنان.

إذاً طاولة التسويات السياسية سوف تلفح الجميع، بما فيها الساحة اللبنانية والفلسطينية وارتباطاتهما بالساحة الأردنية (الأميركي ومعه الإسرائيلي من تحت الطاولة يعتبرانها الحلقة الأضعف)، وانْ كان ما يجري في المنطقة الآن وبعد مبادرة الرئيس الروسي بوتين، في تشكيل حلف إقليمي لمحاربة الإرهاب (سورية، السعودية، الأردن، تركيا)، هو بمثابة إدارة للأزمات في الشرق الأوسط إلى حين نضوج الحلول، فالنتائج ما زالت صفراء وصفراء وصفراء.

فالتفويض الأميركي لموسكو يقوم في البدء، بالحراك السياسي القائم على مكافحة الإرهاب، ثم حتمية الحلّ السياسي، مع خروج كلّ الأطراف الإقليمية (إيران، السعودية، تركيا) بمكتسبات من مثل هذا الحل، بالرغم من أنّ مواقف الأطراف الدولية والإقليمية ما زالت متباعدة وبعمق، حيث نجد أنّ أميركا مع حلّ سياسي يستثني الأسد، مع عدم ممانعة في مشاركته لمكافحة الإرهاب، في حين تصرّ موسكو على أنّ الحلّ لن يكون الاّ بوجود الأسد وحتّى انتهاء ولايته الحالية، مع حقه في الترشح لاحقاً، أمّا السعودية وبعد الاتفاق النووي مع إيران تصرّ على حلّ متزامن في اليمن وسورية ولبنان، ينتهي بخروج الأسد وبمكتسبات للسعودية تجعلها دولة ذات نفوذ في سورية واليمن ولبنان، يعادل النفوذ الذي يعطيه الاتفاق لإيران في الإقليم، أمّا تركيا فهي مع حل سياسي يسقط الأسد ويأتي بمكتسبات لصالح تركيا، بإقامة منطقة آمنة في الشمال السوري ومحاربة الأكراد مقابل تسييل استثمارهم الضخم في دعم محاربة «داعش»، بشرط أن تكون محاربة على الطريقة الهوليودية رمزية فقط، وأخيراً إيران التي تصرّ على بقاء الأسد واستمرار الخط البري مفتوحاً من طهران الى سورية الى لبنان عبر العراق.

نجد الآن تصعيداً سعودياً في اليمن، وتصعيداً عسكرياً متزامناً مع اشتداد المعارك في سورية، مع إيعاز سعودي لحلفائها في لبنان بالتصعيد عبر تهريبة التمديد لقادة الأجهزة الأمنية، وهذا يقود الى إزالة مظلة الاستقرار الدولي التي كانت تغطي لبنان في السنوات الماضية، والأولوية تبقى لما يجري على أرض الميدان، انْ في اليمن، وانْ في سورية، وانْ في العراق.

قرار دولي تحت الفصل السابع

القرار 2235 الذي صدر مؤخراً عن مجلس الأمن الدولي وتحت الفصل السابع، مرتبط وبعمق بالحراك الجاري في المنطقة، والذي جاء بتوافق وتفاهم روسي أميركي بخصوص التحقق والتحقيق، ضمن لجنة مشتركة دولية وبالتعاون مع الحكومة السورية، في من استخدم السلاح الكيميائي في سورية، تريد واشنطن منه بأن يكون ورقة ضغط سياسية على الدولة السورية لتحصل على مزيد من المكتسبات الاقتصادية والسياسية في سورية، وخاصة في الاستثمارات في قطاع الطاقة، في حين تريد منه موسكو تبرئة الحكومة السورية تمهيداً للحلّ السياسي المقبل إذا سارت الأمور على ما يرام (وبالمطلق لا أحد يعرف كيف تفكر دمشق؟)

توافق روسي أميركي على مشروع القرار الجديد بخصوص سورية الذي صار قراراً وأخذ الرقم 2235، يقابله تفويض أميركي للروسي في ايجاد حل للحدث السوري على طريقته بالتعاون مع الإيراني، دون أيّ إعاقات أميركية، ودفع السعودي لتسهيل مهمة الروسي والإيراني.

وتأسيساً على ما تمّ ذكره سابقاً، هناك جهود روسية عميقة تتموضع بشكل أساسي على تحقيق أو خلق مقاربة تمهّد لنصف استدارة على طول خطوط العلاقات السورية السعودية، والسعودية الإيرانية عند عتبة نضوج الصفقة الإقليمية والدولية. فلا أفق لأيّ حلّ سياسي انْ في سورية بمعزل عن الرياض وحلفائها، وانْ في اليمن بمعزل عن دمشق وطهران وحلفائهما، وبعبارة أكثر وضوحاً في هذه الجزئية (اليمن مقابل سورية).

فروسيّا هي من تهندس اللقاءات السورية السعودية، لخلق المقاربات للوصول الى الأنصاف في الاستدارات، والتي حتماً ستقود في النهاية الى استدارات كاملة وشاملة وقاطعة لحظة النضوج، لكنها تحتاج الى عمليات استثمار في الوقت وبالعمل التراكمي وسيأخذ ذلك زمناً. والعاملون في كواليس مطابخ صنع القرار الروسي يجهدون لإنتاج حلّ للمسألة اليمنيّة أو الحدث اليمني، وهو ذات الجهد والمجهود لإنتاج حلحلة للمسألة السورية وملحقات الحلّ، انْ في لبنان، وانّ في العراق، وانْ في ليبيا، والغائب فلسطين كلّ فلسطين المحتلة، اللهم الاّ في ما يتعلق بجعل الساحة الأردنية كمخرجات للملف الفلسطيني، والذي صار ملفاً ثنائيّاً بامتياز على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، كجزئية من مشهد الصراع العربي الصهيوني الاستراتيجي ككل، حيث المستفيد الوحيد والأوحد «اسرائيل» من كل ما يجري.

موسكو تعمل على ترسيم معادلة «سوساي» (سورية، سعودية، إيران)، والتي ستحدّد مسارات المرحلة المقبلة للوصول الى حلول لبؤر الصراع أو في الحدّ الأدنى أنصاف حلول ثم التمدّد بالباقي، والروس يفكّرون في محطة الاجتماعات المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي سيشارك فيها المعلّم وليد المعلّم، وبجانبه صقر الديبلوماسية السورية الدكتور بشّار الجعفري المندوب السوري للدولة الوطنية السورية، كونها المنصّة المحتملة لإطلاق مسار جديد في مسألة التعاطي مع الحدث السوري من خلال مكافحة الإرهاب أولاً، وكذلك التعاطي مع الحدث اليمني من خلال محاربة الإرهاب أولاً، وبشكل متواز مع سقف حوار واسع يجمع كافة الأفرقاء في اليمن. وبعبارة أخرى، الأرض السورية واليمنيّة منطلقان أساسيان في التأكيد على حلول سياسية، تتأتّى من حوار كل المجموعات المتخاصمة والمتحاربة أو المحتربة، للوصول الى حكومة وحدة وطنية كما أقترح في اليمن بخصوصيته الواضحة.

> **لا تزال الولايات المتحدة تطمح في إدماج الاقتصادات العالمية ضمن إطار نفوذها على نحو يتيح لاقتصادها مزايا دولية تجعل الآخرين يدفعون ثمن خسائر الاقتصاد الأميركي**

ونلحظ في الدور الروسي والإيراني والعُماني، إزاء أي مبادرة تطلق، بأن تكون بالتنسيق مع الدولة السورية وتحافظ على السيادة الوطنية بعيداً عن أيّ تدخل خارجي، وتؤكد عواصم الدور الإيجابي في الحدث السوري على أنّ الثقل في طرح أيّ مبادرة وآخرها المبادرة الإيرانية، هو على طريقة تجاوب الأسرة الدولية معها، ونوع الحماس الذي تبديه دمشق، وانْ كان بالتقسيط المريح وعلى دفعات (ودائماً وأبداً لا أحد يعرف كيف تفكر دمشق؟)

وفي المطلق يبدو أننا أمام المسار الأول من النظام الإقليمي الجديد الذي بدأ من اليمن الى سورية، فمسار النقاشات بين واشنطن وإيران انطلق من هنا ومن هذه الفكرة، في القدرة على ترميم نظام إقليمي جديد، لن يكون بديلاً عن سايكس بيكو بالمطلق، حيث تمّ التفاهم والإقرار على عدم البدء في تجويفات لجغرافيات سايكس ـ بيكو بالمعنى السياسي والأمني تحديداً، وتمّ الاتفاق على تطويره وتحديثه وإدارته ذاتياً ولكن بمعايير جديدة ومستحدثة.

كون التجويف لجغرافية سايكس ت بيكو وحسب المنطوق الروسي والإيراني يرسّخ تنظيم «داعش» كعصابة عابرة للحدود، وهذا من شأنه أن يقضي على معظم المكونات المسمّاة بالأقليات، وهي في طبيعة تكوينها السياسي نواة التوازن بمعناه السياسي الاستراتيجي.

تغيير قواعد اللعبة

اذاً قواعد ومسارات اللعبة في المنطقة كلّها تغيّرت بفعل الاتفاق النووي مع إيران، والنظام الإقليمي الجديد الرأسي أساسه إيران، فهو بين سورية واليمن ميدانيّاً، وهو من سيحدّد مصير لبنان ونظامه السياسي بالعناوين المطروحة في سياق تكوينيّ وكيانيّ.

انّ الرهان الغربي والأميركي وبعض العربي، على تخلي موسكو وطهران والصين عن النسق السياسي السوري وبعد أربع سنوات ويزيد من الحرب الكونية، هو رهان خاطئ لا بل وساذج لأنّه ببساطة، كون سورية أصبحت مفتاح التحوّلات في منطقة الشرق الأوسط والعالم، إيران تدرك أنها مستهدفة من خلال سورية، أمّا الفيدرالية الروسية، التي تمنحها سورية إمكانية العبور إلى الشرق الأوسط بأزماته وثرواته، وفرصة إيجاد تعددية قطبية جديدة تتوزع فيها المسؤوليات والواجبات والمزايا والعطايا، وحيث الدول ليست جمعيات خيريّة، فما يحكمها المصالح والمصالح فقط بجانب الروابط الاستراتيجية واستهدافات الأمن القومي، وفي ظلّ تراجع مشروع الهيمنة أو الأحادية الأميركية الى حدّ ما، ورغم سعي واشنطن للسيطرة على العالم رغم ما تعانيه من أزمات متشائلة، لذلك لا تريد موسكو خسارة ورقتها السورية التي تسمح لها بالإطلالة على البحر المتوسط، والذي يشكل رافعة استراتيجية لمعابر النفط والغاز، لذلك كانت موسكو شرسة بما يجري في أوكرانيا، والأخيرة نتاج المسألة السورية بتفاصيل الموقف الروسي نحوها.

والمفهوم الصيني للمسألة السورية، ينطلق من ذات المفهوم الروسي والإيراني، والصين تدرك أيضاً أنّ المجمّع الصناعي الحربي الأميركي يعتبرها هي العدو والعدو والعدو الأول، لذلك نجد الآن كيف يتمّ تفعيل منظمة شنغهاي روسيّاً وصينيّاً وإيرانيّاً لتلعب أدوار حلف وارسو الجديد، مقابل العلاقات مع الأطلسي في وجه العسكري والمخابراتي بعد قمة لشبونة الشهيرة (قبل مرحلة ما سمّي أميركيّاً بالربيع العربي).

وعبر هذه الخلفية الاستراتيجية فإنّ موقف نواة الدولة الوطنية الروسية، يوصف بأنّه يتعاطى ويتحرك وفق ذهنية أمن قومي داخلي خاص به، بعبارة أخرى أنّه إذا سقط الحليف السوري كنسق سياسي وبرمزه الرئيس بشّار الأسد وبالأخصّ في هذه المنطقة الجغرافية، فهو سينعكس سلباً وبعمق على الوضع الروسي الداخلي وتعقيداته وتشابكه مع محيطه ومجاله الحيوي.

انّ مجتمع المخابرات الروسية يدرك جيداً أنّ رؤية ومشروع مخطط جنين الحكومة الأممية (البلدربيرغ)، هو في تنصيب الجمهورية التركية في ظلّ حكم حزب العدالة والتنمية الإسلامي وجعلها رأس الحربة في هذا المشروع، كي تلعب هذا الدور في الحدائق الخلفية لموسكو وذات دول الخلفيات الإسلامية، أي بمعنى أنّ الغرب يقول للأتراك: (يا تركيا) لا أمل لك في الانضمام إلى أوروبا، وعليك الدخول إلى هذا الشرق ولعب هذا الدور لصالحنا ولصالحك في شرق آسيا وشرق البحر المتوسط، وبالتالي من هذا المنطلق أو التحليل تتحرك ذهنية وفكر الروسي، بأنّ تركيا لا يجب أن تنتصر في هذه المعركة خوفاً على الفيدرالية الروسية، وحماية لها ولحلفائها ومجالها الحيوي، ومؤخراً دخلت أوكرانيا على هذا المفهوم، فضمّت القرم الى الاتحاد الروسي وعبر استفتاء شعبوي بعيداً عمّا يروّج له الإعلام المضادّ، اعلام البلدربيرغ الأميركي ومن ارتبط به من إعلام العربان وأشباههم.

هذا الترابط في النقاط الأساسية والمشتركة بين الدورين التركي والأطلسي في المنطقة، يدفع الروس للاستنتاج بأنه إذا تمّ إيذاء سورية، فسوف يكون إيذاءً مباشراً لروسيا ومن ثم الصين، وهو ترابط أخطر من المصالح، فاذا حسمت المعركة حسمت باسم الأطلسي وتركيا، والدور بعدها سيكون الى آسيا الوسطى والجمهوريات السوفياتية الإسلامية، الموضوع أبعد من المصالح بين الدول وله علاقة مباشرة بتهديد الأمن القومي الروسي في العمق مباشرة، لأنه يمثل خطراً على روسيا عبر نقل الحركة الإسلامية الإخوانية الى حدودها، والى داخلها بنفس منطق الحركة الإسلامية في «الربيع العربي» والذي انْ انتصر كليّاً، فستتولى تركيا إكماله في روسيا نيابة عن الأميركيين والغربيين، هكذا هي تركيا في مخيخ وعين نواة الفدرالية الروسية، وهكذا ينظر الروسي الى التركي بشكل عام.

من هذه الرؤية الاستراتيجية التي تحاكي المنطق أو التحليل، أتت المواقف الروسية المتشدّدة لمصلحة سورية، والتي أعقبت أيضاً الفيتو الروسي الصيني المشترك لأكثر من ثلاث مرات متتالية في مجلس الأمن الدولي، وهذا يؤكد على وجود مقاربة روسية جديدة ومختلفة عما مضى، فصانع القرار في موسكو معنيّ بالدفاع عن سورية، ولن تكفيه في مرحلة التراجع الأميركي حصة افتراضية في واقع افتراضي يُراد أن يتحقق أميركياً في الساحة السورية، لمرحلة ما بعد الخروج من العراق والخروج من أفغانستان، بالرغم من أنني لا أعتبر ذلك خروجاً أميركيّاً، بقدر ما هو إعادة إنتاج للدور الأميركي عبر (الهندرة) كمفهوم في إعادة البناء والتأسيس، بكلّ ما ينطوي عليه من معانٍ وأبعاد وتداعيات استراتيجية في المنطقة والعالم.

انّ عملية (الكباش المتجدد المعلن وغير المعلن) على طول خطوط العلاقات الروسية الأميركية ومن خلفها مع الغرب، تقود الى حروب أعمق من الحرب الباردة وأشرس من حرب عسكرية، وهذا ما يبرّر توجه المزيد من مجموعات الخبراء الروس، من مختلف قطاعات الجيش الروسي الى الجغرافيا السورية، بعد الحسم الوشيك في جغرافية القلمون السوري، استعداداً لما قد يحضر لدمشق من الجنوب السوري وما قد يحضّر لها في الشمال مع تركيا، وهو ما يبرّر أيضاً توجه عدد من السفن الحربية الروسية من القرم باتجاه المتوسط، لتعزيز قاعدتها العسكرية في طرطوس، بحيث يبدو أيضاً أنّ لهذه القاعدة حسابات لا يمكن أن تلتقي مع التي تؤسّس لها واشنطن وتعمل من أجلها عبر التعاون مع الغرب وبعض العرب الواهم، وهذا ما يعزّز الحرب بالمفهوم السابق وصفه، بما فيه أيّ تسوية محتملة للمسألة السورية والمسألة الأوكرانية.

ديكتاتورية الجغرافيا السورية

روسيّا تدرك ديكتاتورية الجغرافيا السورية، كما تدرك حالة الخلع الاستراتيجي في المنطقة، وأنّ سورية بنسقها السياسي وعنوانه بجانب الجغرافيا منطقة استراتيجية لا تفوّت، ولذلك ترغب في زيادة نفوذها فيها من خلال توسيع قاعدتها البحرية وخاصة بعد أن صار القرم جزءاً من الاتحاد الروسي، فهي تشعر بالقلق والاستفزاز، وتعتبر أنّ ما يحصل من نشر رادارات الدرع الصاروخية الأطلسية في كلّ من تركيا وبولندا تهديداً لها، لذلك لن تتخلى عن منطقة نفوذها في كون ذلك يهدّد مصالحها ويعزلها ويؤثر على اقتصادها ومجالها الجيوسياسي، وهنا تبرز أهمية دور موقع سورية الجغرافي وكلاعب كبير في السياسات الإقليمية والدولية، بجانب تماسك دولاتي لمؤسسة الجيش العربي السوري العقائدي وإنجازاته الميدانية المستمرة، والذي وفّر الفرصة الكافية لتماسك القطاع العام السوري، وهي أوراق مهمة وقوية تعتمد عليها سورية ونسقها السياسي في مواجهة المؤامرة والخروج من الأزمة، بمسار سياسي وحسم عسكري لمجاميع الإرهاب المُدخلة إليها.

أحسب وأعتقد أنّه ورغم كل ذلك، ما زالت العاصمة الأميركية واشنطن دي سي تدخل في حزم جديدة من الأزمات لا حزم حلول لمتاهاتها العميقة في العالم، وخلال فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز السنوات الست، عزّز مجلس الأمن القومي الأميركي استراتيجية الاحتواء لجهة إضافة عنصر الاستباق، ولم تعد الإدارة الأميركية تنتظر نشوء المخاطر والتهديدات ثم الشروع في احتوائها وفقاً لاعتبارات الأمر الواقع، وبدلاً عن ذلك فقد دفعت استراتيجية الأمن القومي الأميركي باتجاه مفهوم تعبئة القوى والموارد السياسية والاقتصادية والعسكرية الأميركية، وتجاوز منظومة القيم الدولية القائمة على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والعمل بشكل استباقي لجهة التعامل بشتى الوسائل والأساليب العسكرية وغير العسكرية مع كلّ ما تعتقد الإدارة الأميركية بأنه يشكل خطراً يهدّد المصالح الأميركية.

انّ الولايات المتحدة الأميركية ورغم ما عانته وتعانيه من أزمات سياسية واقتصادية وعسكرية، وقد لا تظهر للشخص العادي غير المتابع لمفاصل تطورات النسق السياسي الأميركي، الاّ أنّ العاصمة الأميركية واشنطن دي سي وبغضّ النظر انْ كانت الإدارة التي تسيّر أعمال وتفاعلات النسق الأميركي (ديمقراطية أو جمهورية) قد بدأت الشروع في تنفيذ مخطط السيطرة على العالم، غير مهتمة بفكرة التعددية التشاركية في قيادة العالم والحفاظ على التوازنات الأممية.

هذا وقد تضمّنت مسألة السيطرة على خطوات عملياتية تراوحت من نشر القدرات العسكرية الأميركية في سائر أنحاء العالم، إضافةً إلى اعتبار خريطة العالم بأنها تمثل المسرح العسكري الذي يتوجب أن يتمّ تجهيز القوات الأميركية على أساس اعتبارات احتمالات خوض الحرب في أيّ مكان منه وأيّ زمان، واستناداً إلى هذا المفهوم قسّم البنتاغون العالم إلى مناطق عسكرية، بحيث أصبحت كلّ منطقة إقليمية تقع ضمن نطاق إحدى القيادات العسكرية الأميركية.

«أمركة» الاقتصاد العالمي!

وتبع الخطوة السابقة مسألة «أمركة» الاقتصاد العالمي، وذلك عن طريق استخدام المؤسسات الاقتصادية الدولية الثلاثة الرئيسية: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، في القيام بإدماج الاقتصادات العالمية ضمن إطار نفوذ الإقتصاد الأميركي، على النحو الذي يتيح للاقتصاد الأميركي وضعاً استثنائياً ومزايا اقتصادية دولية استثنائية تعزز القدرة على نقل التضخم والبطالة وانخفاض معدلات النمو وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الكلية السلبية إلى الاقتصادات الأخرى، وبعبارة أوضح: أن يدفع الآخرون ثمن خسائر الاقتصاد الأميركي.

كما عملت وتعمل واشنطن على إعادة توجيه المجتمع الدولي، عبر الدفع باتجاه توظيف مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية في عملية إعادة ضبط وتقويم منظومة القيم الدولية، بما يتيح للإدارة الأميركية والكونغرس الأميركي ممارسة النفوذ على الكيانات الدولية كما لو أنها كيانات خاضعة لسلطة السيادة الأميركية – انّها الغطرسة الأميركية والوقاحة السياسية.

صحيح أنّه بعد الحرب الجورجية الروسية في عام 2008، لم تحدث المواجهة العسكرية الروسية – الأميركية، ولكن حدثت مواجهة البروكسي بين روسيا وجورجيا، والأخيرة خاضت حرباً بالوكالة عن الولايات المتحدة الأميركية، وقد كشفت التسريبات والحقائق أنّ العملية العسكرية التي نفذتها تبليسي قد تمّ الترتيب لها بواسطة الإدارة الأميركية ومباركة الرئيس بوش الابن.

فمن سورية وحدثها، الى أوكرانيا ومسألتها، بجانب ما حدث في جورجيا عام 2008، فإنّ تحليل الوقائع والأحداث وتداعياتها، يشير بوضوح إلى أنّ عملية إعادة اصطفاف عسكري – أمني دولي ستحدث، وسيكون من أبرز تداعياتها صياغة معادلة جديدة لنظام (الأمن العسكري – الأمني الدولي والإقليمي) ومن أبرز الملامح المتوقعة يمكن الإشارة إلى الآتي:

تعديل نظام توازن القوى داخل مجلس الأمن الدولي على النحو الذي ستقف فيه روسيا والصين في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية التي ستجد الدعم الواضح من بريطانيا، مع احتمالات أن تعود فرنسا إلى موقفها الاستقلالي السابق داخل مجلس الأمن الدولي، مكونة (فرنسا) ما يمكن أن نسمّيه القوة الثالثة الدولية داخل المجلس، وذلك بما يتيح للفرنسيين المزيد من هامش حرية الحركة والمناورة داخل المجلس، وذلك نكايةً بألمانيا، وهو أمر سيؤدّي حدوثه إلى إنهاء التحالف الفرنسي – الأميركي في مجلس الأمن، والذي سبق أن أسفر عن صدور الكثير من القرارات الجائرة، وعلى وجه الخصوص تلك القرارات المتعلقة بالأزمة الليبية والسورية وأزمة مالي والأزمة اللبنانية وأزمة دارفور وغيرها.

فألمانيا أقوى الاقتصاديات الأوروبية حتّى اللحظة، والهدف الآن هو كيف يتمّ إضعاف ألمانيا اقتصاديّاً؟ فجاءت المسألة الأوكرانية كفرصة ذهبية للزجّ بألمانيا في تفاصيل الحدث الأوكراني، لضمان تغطية اقتصادية كبيرة تضعفه ولإعادة توجيهه من جديد نحو موسكو، والأخيرة وعبر مجتمع مخابراتها الاقتصادية والمالية وضعت كلّ ما لديها من معلومات وأوراق، على طاولة مجتمع المخابرات الألماني وباللغة الألمانية التي يتقنها الرئيس فلاديمير بوتين.

أيضاً سعت وتسعى أميركا لتعديل بنود وأجندة العلاقات عبر الأطلنطي، فخلال فترة الحرب الباردة، كانت واشنطن تقوم بدور الحامي والمدافع عن أوروبا في وجه الخطر الشيوعي – السوفياتي – النووي، وبعد انتهاء الحرب الباردة ظلت أميركا تقوم بدور الشريك العسكري – الأمني المدافع عن استقرار أمن أوروبا، والذي أكد ذلك عملياً بتدخله في أزمة البلقان، إضافةً إلى دور الزعيم العالمي المكلف بنشر وحماية القيم الديمقراطية الليبرالية الغربية.

ولكن بعد حرب جورجيا – روسيّا عام 2008، وبعد الخديعة الغربية لموسكو في ليبيا والتي تعيش مرحلة اللاّدولة، وبعد الحرب الكونية على سورية وما زالت تستعر، وبعد تجليات الحدث الأوكراني وعقابيله عبر ضمّ القرم لروسيّا عبر استفتاء شعبوي نزيه وعميق أذهل الغرب، وبالرغم من التوافق الأميركي الأوروبي حتّى اللحظة إزاء كييف وحدثها.

والسؤال المطروح الآن وبتجرّد: هل سيصمد جدار التفاهم الأوروبي الأميركي هذا، والذي اتخذ خطوات عملية لأطول فترة ممكنة؟ وهل ستدخل العلاقات عبر الأطلنطي، في مواجهة عاصفة الخلافات الأميركية – الأوروبية لاحقاً، لجهة رغبة بعض الأطراف الأوروبية الرئيسية مثل فرنسا وألمانيا بالوقوف موقف الحياد إزاء ما يجري على خطوط العلاقات الروسية – الأميركية، ورغبة العديد من الأطراف الأوروبية عدم الاستجابة لطلب الولايات المتحدة المتعلق بملف توسيع حلف الناتو شرقاً، وضمّ جورجيا وأوكرانيا إلى عضويته، إضافة إلى عدم رغبة الأوروبيين في الاستجابة للطلب الأميركي المتعلق بتوسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً؟ وهل ستنتقل أوروبا من مرحلة الهجوم الى مرحلة الحياد لاحقاً إزاء ما يجري؟ وهل تستطيع أوروبا ابتلاع أوكرانيا اقتصاديّاً؟ ألا تشكل أوكرانيا باقتصادها المتهالك والمنهار قنبلة هيدروجينية في الحضن الأوروبي؟

* محام، عضو المكتب السياسي للحركة الشعبية الأردنية
www.roussanlegal.0pi.com
mohd_ahamd2003@yahoo.com

أسئلة حول تظاهرات العراق

■ **حميدي العبدالله**

شهدت المدن العراقية الواقعة خارج سيطرة داعش مظاهرات استمرّت عدة أيام، كانت شعاراتها الرئيسية شعارات مطلبية لا سياسية تتركز حول الفساد، وغياب الخدمات الرئيسية.

وقد فجر غضب الشريحة التي شاركت في التظاهرات انقطاع التغذية الكهربائية في ظلّ ارتفاع حادّ في درجات الحرارة تجاوز هذا الارتفاع الخمسين درجة مئوية، وهو الأمر الذي دفع الحكومة العراقية إلى تعطيل الدوائر العامة مدة أربعة أيام.

مما لا شك فيه أنّ الفساد الذي ولد مع الاحتلال الأميركي والإدارة الأميركية للشؤون العامة، والذي استمرّ بالقوة ذاتها التي كان عليها بعد انسحاب الأميركيين وتخليهم عن إدارة شؤون العراق عبر محاصصة بين القوى التي شاركت في العملية السياسية أثناء الاحتلال، هو السبب الأساسي لكلّ ما يعاني منه الشعب العراقي، لقد وصفت مجلة «نيوزويك» الأميركية هذا الفساد عندما كان «بول بريمر» يدير شؤون العراق أنه فساد غير مسبوق في التاريخ بدرجة قوته ومستوى فحشه، وبديهي أن يحتجّ بعض المواطنين على هذا الفساد، والأغرب أن لا تحدث أيّ ردود فعل على استمراره كلّ هذه المدة الطويلة، بعد أن خلف كلّ هذا الفقر في بلاد تعتبر من حيث دخلها القومي وثرواتها المتنوعة وعلى رأسها البترول، ومن حيث حجم موازنتها بالمقارنة مع عدد السكان، في عداد الدول التي ما كان يجب أن يحصل فيها الإهمال الذي يعاني منه غالبية العراقيين لولا استشراء الفساد على هذا النحو الوبائي.

لكن خروج المظاهرات، ومشروعية هذه المظاهرات لا تحجب طرح أسئلةٍ هامة فرضها الطابع العفوي للتظاهر:

هل فعلاً ما جرى في مدن ومحافظات عراقية عديدة، ولا سيما في بغداد ومحافظات الوسط والجنوب، كان ردّ فعل عفوي نتيجة لغياب أيّ ردّ فعل مسؤول وجدي من قبل الحكومة العراقية على الإهمال وغياب الخدمات واستشراء الفساد؟

الإجابة على هذا السؤال تتطلب تحقيقاً وتدقيقاً من قبل جهات يمكن الوثوق بها، لأنه في ضوء تجربة الربيع العربي لم يعد يؤخذ أيّ تحرك على أنه تحرك عفوي بريء يعبّر عن إرادة الناس التي طفح بها الكيل.

هل هناك من يقف وراء هذه التظاهرات لتعديل تركيبة الحكم القائمة الآن في العراق، باتجاه يخدم مصالح جهة محدّدة بعينها، وتحديداً في الواقع الحالي رئيس الحكومة حيدر العبادي، لأنّ الإطاحة ببعض رموز المحاصصة من مناصبهم الرمزية، لا الفعلية، لا يلغي دور هؤلاء ولا يلغي تقاسم الحصص بينهم الذي كان سبباً في انتشار الفساد على نطاق واسع.

هل ما جرى ويجري ثورة على الطبقة السياسية التي خلفها الاحتلال الأميركي لصالح ولادة طبقة جديدة في العراق تعبّر عن إرادة الشعب العراقي أم هي مجرّد عملية إعلاء الصوت في وجه وضع لم يعد يحتمل، أو على الأقلّ لم يعد ممكناً السكوت عليه.

هل ستلاقي هذه الهبة مصير تحركات احتجاجية سابقة، أم أنها ستكون شرارة لتغيير عميق يحدث لاحقاً بعد مراكمة شروطه عبر مزيد من التحركات حول ملفات أخرى غير الكهرباء والفساد؟

هل التظاهرات التي تشبه تظاهرات بعض اللبنانيين ضدّ المحاصصة الطائفية تظلّ تمثل صوت الأقلية في ظلّ استقطاب الأكثرية من قبل قوى المحاصصة الطائفية والعرقية؟

هذه أسئلة لا يمكن تنحيتها جانباً إذا كان ثمة رهان على هذه التظاهرات لإعادة صياغة مستقبل العراق.

من وادي الحجير: 14 الانتصار 14 آب… «فداك يا سيد»

من أرض وادي الحجير تتحدّث المقاومة عن بطولاتها وتحكي أشجارها ووديانها عن رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدّلوا تبديلا. من وادي الحجير يعلن السيد حسن نصرالله أنها مقاومة لا تقهر، وأنها على الوعد والعهد باقية، وانّ الإسرائيلي في الظلمات يلملم هزيمة الطاغية.

سيّد المقاومة يختار هذه الأرض لرمزيتها، ليحتفل بالسنوية التاسعة لانتصار عام 2006، وليعلن أنها بداية نهاية هذا الكيان بكلّ أشكاله، تماماً كما انتهت وسحقت دباباته وتحطمت معنويات جنوده وضباطه على هذه الأرض التي تعمّدت بالدماء التي تمتزج اليوم هي نفسها اليوم بأرض الشام وحمص وحلب، وتؤكد أنها ماضية نحو حيفا وما بعد حيفا.

من أرض الحجير يؤكد أمين عام حزب الله انّ المقاومة انتصرت وتنتصر، وأنها اليوم تعلن فجراً جديداً من العلاقات مع الدول وكافة الأطراف، نعم فحزب الله لم يعد قوة محلية عادية، انه اليوم صانع الحدث ومحور القضية.

لا هدايا مجانية بعد اليوم للعدو وحلفائه في هذه المنطقة، لا مساومة ولا انهزام ولا انكسار، فإيران تدخل ويدخل معها حلفاؤها مرحلة تغيير الواقع الذي فرضته السياسات السابقة، بعدما أيقنت الولايات المتحدة ضرورة اللجوء اليها والتعاون معها في مجالات عديدة أبرزها مكافحة الإرهاب.

محور الشرّ هذا الذي يمتدّ من حزب الله وسورية الى ايران كما يصفه خصومه، هو المحور المقبل على المشاركة والتعاون من أجل مكافحة الأرهاب في هذا العالم، وهو المحور الوحيد الذي واجه القوى التكفيرية رجلاً لرجل بعدما عصيت الأمم عن إرسال رجالها رافضة تحمّل أعباء وأكلاف هذه الحرب.

من أرض الحجير يذكّر السيد نصرالله كيف كان جنود العدو ينتحبون ويبكون ويصرخون «ان كفى»، ومن نفس الأرض يؤكد انّ ايّ لقيط يواجه المقاومة وأهلها سيسمع صراخه في وادي الشرّ السحيق «داعش» و«النصرة» والجيش الإسرائيلي كلهم سواسية كلهم أعداء الله والأوطان والإنسانية.

14 آب هذا العام ليس كأيّ عام، فهو عام الانتصارات الميدانية لدخول التسويات السياسية، عام تتويج إيران قوة يُحسب لها ألف حساب وحساب، ومن أرض الجنوب تستمع «إسرائيل» الى حجمها الجديد وقدرتها المحدودة العاجزة عن مواجهة المدّ الأكبر لعدوتها إيران وكابوسها الأكبر حزب الله، من ارض الحجير تستمع «اسرائيل» وحلفاؤها العرب انّ مشروعهم الهادف إلى إسقاط الرئيس الأسد زال وتلاشى، وبفضل سواعد الجيش السوري ورجال المقاومة صار نسياً منسياً…

يا أرض الحجير هللي فقد صدح صوت الحق من بين أشجارك التي زفت شهداء وقدّمتها قرابين فداء للوطن و«فدا السيد»…

«توب نيوز»

المشنوق والإرهاب

– عندما يردّ وزير الداخلية نهاد المشنوق بلسان تيار المستقبل على التيار الوطني الحر في اجتماع الحكومة ويقول انّ أحداً لا يحق له المزايدة على «المستقبل» في مواجهة الارهاب وهو الذي دفع دماً في هذه المعركة، بينما الآخرون يبيعون الكلام يتخيّل المستمع انّ المتحدث هو سيد المقاومة.

– تيار المستقبل عبر رئيسه هو من وضع عرسال خطاً أحمر، وهو يعلم أنها عاصمة خلفية لتنظيم «القاعدة» يسلّمها له على حساب أهلها ويجعلهم دروعاً بشرية لحماية «القاعدة»، أملاً بان يرضى التنظيم ويدع للمستقبل زعامة الطائفة، ويتفرّغ لقتال «العدو» المشترك، أيّ سورية وحزب الله، ويرسم حولها خطاً أحمر يرضي القاعدة في وجه الجيش اللبناني كما تمّ في خطف العسكريين بتعاون أبي طاقية وهيئة العلماء.

– لولا تسليم عرسال لتنظيم «القاعدة» لما وصلت مخططات القاعدة لتضرب أماكن لبنانية عديدة وتنزف هذه المناطق لا تيار المستقبل دماً.

– الوزير أشرف ريفي علق على اختطاف العسكريين بالقول إنه عاتب على «الثوار» لارتكابهم هذا الخطأ، فهل هذا هو الموقف التاريخي الذي يتباهى به المشنوق كما يمكن ان يتباهى اليوم في ذكرى النصر أحمد فتفت بتقديم الشاي لـ«الإسرائيليين» في ثكنة مرجعيون ويقول نحن من صدّ العدوان وغيرنا كان يبيع الكلام.

بعد ما سمعناه نردّد: إنْ لم تستح افعل ما شئت.

التعليق السياسي